

"صحفيون ضد الانقلاب" تدعو لإطلاق سراح حمادة السعيد وباقي الصحفيين المعتقلين



السبت 14 ديسمبر 2013 12:12 م

نافذة مصر

انتظرنا في حركة "صحفيون ضد الانقلاب" الجهود التي سيبدلها مجلس نقابة الصحفيين من أجل إطلاق سراح أعضاء الجمعية العمومية للصحفيين، ممن أُعتقلوا ظلماً وعدواناً على يد سلطات نظام الحكم الحالي. وتوقعنا أن يكون اعتقال الزميل حمادة سعيد، مدير مكتب جريدة "الأهرام" في أسيوط، بداية لتحرك جاد يقوده المجلس من أجل إطلاق سراحه، وسراح زملائه المعتقلين بالاتهامات نفسها، لكننا لم نر سوى بيان هزيل للمجلس يطالب فيه بإطلاق سراح الزميل فقط. وإذ نتضامن مع المجلس في هذا المطالب العادل فإننا في المقابل نبدي ادعائنا من عدم وجود أي محاولة حقيقية لإطلاق سراح زملاء معتقلين آخرين، وهم إلى جانب حمادة السعيد، كل من: محسن راضي، وأحمد سبيع، وهاني صلاح الدين، وإبراهيم الدراوي، وكلهم محبوسون منذ أسابيع وشهور، ويعانون من ظروف اعتقال سيئة، كما يتعرضون لتجاهل إعلامي مريب، علماً بأن التهمة متشابهة في الحالات كافة، وهي: قيادة مظاهرات، والانتماء إلى تنظيم محظور، ونشر أخبار كاذبة، ويزيد عليها الاتهام بالتخابر في حالة إبراهيم الدراوي، والاتهام بالتحريض على العنف في حالة الزملاء الثلاثة الباقين، وكلها اتهامات كاذبة، مبنية على مذكرات تحريات أمنية ملفقة. والأمر هكذا، تدعو "صحفيون ضد الانقلاب" مجلس النقابة إلى التعامل بروح مهنية مع قضية هؤلاء الزملاء المعتقلين، والابتعاد التام عن تسييسها، خاصة أنها لاحظت حرص المجلس على الترويج لـ "إقرار الدستور، والمضي قدماً في تنفيذ بقية استحقاقات "خارطة الطريق"، بحسب البيان الأخير للمجلس. ذلك الدستور الذي أقرته سلطة غير منتخبة، في ظروف انقلاب عسكري، متضمناً مادة لا تمنع حبس الصحفيين في قضايا النشر، وفي الوقت نفسه تغلظ العقوبات المالية بحقهم، وتركهم فريسة لأي دعوى قضائية في حين أعفت الجريدة من المسؤولية التضامنية معهم!

وتجدد الحركة دعوتها المجلس إلى التعامل بجدية مع هذا الملف، والعمل على إعادة الزملاء المعتقلين سالمين إلى بيوتهم، ومن بينهم الزميل حمادة السعيد بالطبع وتصعيد خطواتها في هذا الشأن، محذرة من أن سلطات الأمن لن تتورع عن تليفيق المزيد من الاتهامات للزملاء بمواقع العمل المختلفة، في خلال الفترة المقبلة. كما تطالب الحركة مجلس النقابة بالضغط علي السلطات لاعلان نتائج التحقيق في مقتل الزميلين: تامر عبدالرؤف الصحفي في "الأهرام"، وأحمد عبدالجواد الصحفي في "الأخبار"، مع مد مظلة الحماية القانونية والمهنية للزملاء العاملين في المهنة من غير أعضاء النقابة، ممن تعرضوا لمظالم واسعة، ووقائع اعتداء مؤسفة، خلال أدائهم لمهام عملهم، طيلة الفترة الماضية. علماً بأن الحركة على أتم الاستعداد للتعاون مع المجلس في هذا الصدد.

حركة "صحفيون ضد الانقلاب"

القاهرة - 13 ديسمبر 2013

عاشت مصر حرة..... تحيا حرية الصحافة وللإسقاط الانقلاب